



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية  
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية  
الصفحة الرئيسية للمجلة: [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552)



## الامن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية

### *Environmental Security and International Conflict: An Analytical Study of the Dialectical Relationship*

مصطفى جزار<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشف، الجزائر.

#### Key words:

Security  
The international environment  
Security challenges nuclear weapons  
Environmental challenges  
International conflicts.

#### Abstract

This study deals with the relationship between environmental security and international conflicts, in light of the importance of environmental security as one of the most important dimensions of human security in the twenty-first century, and from the standpoint of showing the security challenges that the conflict phenomenon poses to the environmental security, especially the technological development of weapons. As well as the repeated uses of weapons of mass destruction in the various international conflicts that the world has recently witnessed.

This research aims to confirm that the countries' constant search for securing energy and resources and their excessive exploitation will inevitably lead to a threat to the environment and thus undermine environmental security, Moreover, this exploitation may lead to the entry of states into international conflicts, especially when problems arise from scarcity or lack of resources, or even a conflict between states for their possession. Perhaps one of the most important results reached through this study is that there is a direct relation between environmental security and international conflicts, as environmental factors stand behind the outbreak of conflicts, whether international or ethnic, which negatively affects the well-being of societies and leads to a decline in economic development.

#### ملخص

#### معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2021-05-07

المراجعة: 2021-05-22

القبول: 2021-06-08

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الأمن البيئي والنزاعات الدولية، وذلك في ظل أهمية الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني في القرن الواحد والعشرين، ومن منطلق إظهار التحديات الأمنية التي تطرحها الظاهرة النزاعية على الأمن البيئي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي للأسلحة وكذا الاستخدامات المتكررة لأسلحة الدمار الشامل في مختلف النزاعات الدولية التي شهدها العالم مؤخرا.

وتهدف هذا الدراسة إلى التأكيد على أن بحث الدول المستمر عن تأمين مصادر الطاقة والموارد والاستغلال المضطرب لها سيؤدي لا محالة إلى تهديد البيئة ومن ثم تقويض الأمن البيئي، والأكثر من ذلك فإن هذا الاستغلال قد ينجر عنه دخول الدول في نزاعات دولية، خاصة عند ظهور مشكلات شح الموارد أو نقصها أو حتى التنازع بين الدول من أجل امتلاكها. ولعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي أن هناك علاقة مباشرة بين الأمن البيئي والنزاعات الدولية، حيث أن العوامل البيئية تقف وراء نشوب النزاعات سواء كانت دولية أو عرقية، وهو ما يؤثر سلبا على رفاهية المجتمعات ويؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية.

#### الكلمات المفتاحية:

الأمن

البيئة الدولية

التحديات الأمنية

الأسلحة النووية

التحديات البيئية

النزاعات الدولية.

## 1. مقدمة

والذي يركز على دراسة العلاقة بين المصلحة والقوة لمعرفة سلوكيات الدول اتجاه القضايا الدولية، والذي تم توظيفه لدراسة توجه الدول للدخول في نزاعات دولية لغرض تحقيق أمنها البيئي، وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار التحديات الأمنية التي تنتجها الظاهرة النزاعية على الأمن البيئي، في ظل السعي لتحقيق الأمن البيئي من جهة وزيادة حدة النزاعات البيئية من جهة ثانية.

ورغم حداثة الموضوع إلا أن هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي حاولت معالجة ظاهرة الأمن البيئي وعلاقتها بالنزاعات الدولية، مثل دراسة بشيري أحمد محمد بعنوان الصراع على الموارد وأبعاده العالمية والإقليمية والمحلية، والذي عالجت إشكالية صراع الدول على الموارد، وكيف يؤثر هذا الصراع سلباً على الأمن البيئي من ناحية، ويؤدي إلى نشوب صراعات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من ناحية ثانية، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الصراع على الموارد وتهديد الأمن البيئي. ودراسة حسن بورتو بعنوان الآثار السلبية للحروب والنزاعات، والتي عالجت مختلف الآثار الناتجة عن مختلف الحروب والصراعات وكيف تؤثر سلباً وبشكل مباشر على الأمن البيئي، ما ينعكس بدوره بالسلب على مختلف مناحي الحياة، ودعت الدراسة إلى وجوب حماية البيئة خلال الحروب والنزاعات، من خلال منظومة قانونية محكمة وملزمة للجميع، والملاحظ في هذه الدراسات هي معالجتها لجانب واحد من الإشكالية وعدم التطرق للتأثير المتبادل بين الأمن البيئي والنزاعات الدولية، أما دراستنا هذه فتحاول تحليل العلاقة الجدلية بين المتغيرين وإبراز تأثير أحدهما في الآخر، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف والإجابة عن الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، نتطرق في المحور الأول إلى دراسة نظرية للأمن البيئي والنزاعات الدولية ونتناول في المحور الثاني ظاهرة الأمن البيئي كمحدد للنزاعات الدولية، أما المحور الثالث والأخير فسنعالج فيه انعكاسات النزاعات الدولية على الأمن البيئي.

## 2. الأمن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة نظرية

سننطلق في هذا المحور لمفهوم الأمن البيئي من خلال التطرق لتعريفه وكذا متطلباته وعناصره وأهم مقارباته، كما سنعالج مفهوم النزاعات الدولية من خلال تعريفها وذكر أسباب نشوئها ومصادرها.

### 2.1. مفهوم الأمن البيئي

#### أ. تعريف الأمن البيئي

في البداية لابد من التطرق إلى تعريف البيئة ومن ثم الانتقال إلى تعريف الأمن البيئي، وهنا عرف ابن منظور في معجمه الشهير "لسان العرب" مصطلح البيئة بأنه مشتق من الفعل تبوأ أي نزل وأقام، ونقول تبوأ فلان بيتاً أي اتخذ منزلاً. (ابن منظور، 2006، صفحة 513). وفي اللغة العربية يقصد بالبيئة الوسط

لقد ظهر مفهوم الأمن البيئي نتيجة التطور الرابع من الثورة الصناعية والمتمثل في طور البيئة والتنمية، حيث أصبح يمثل الأمن البيئي بعداً جديداً أكثر أهمية في العلاقات الدولية، من منطلق إمكانية التأثير في علاقات التعاون والصراع بين الدول. وحسب "بول بان شود" فإن تسمية الأمن البيئي ظهرت كنتيجة للتغيرات الهيكلية في النظام الدولي وكذا كتيار حديث لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يعود النقاش حول البيئة إلى خمسينات القرن الماضي، وبالضبط منذ 1972 تاريخ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية بمدينة ستوكهولم، والذي اعتبر بمثابة أول انطلاق لإدراج موضوع البيئة ضمن المسائل السياسية. وقد زاد الاهتمام بخطورة المشكلة البيئية منذ نشر تقرير لجنة "brundtland" عام 1989 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، حيث تزامن ذلك مع ظهور عدة دراسات حول الأمن البيئي والتي عرفت انتشاراً واسعاً، كما ظهرت العديد من التعريفات والنظريات حول المفهوم.

إن الحديث عن الأمن البيئي كمصطلح جديد كثير الجدل يحمل العديد من المتغيرات المتمثلة في البيئة والأمن والعنف والحروب التي تؤدي بدورها إلى الدمار البيئي، وفي نفس السياق يمكن أن تؤدي التغيرات البيئية إلى إمكانية حدوث حروب داخل الدولة نفسها أو بين الدول فيما بينها، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت علاقة جدلية بين الأمن البيئي والنزاعات الدولية وهذا من خلال التأثير المتبادل بينها، وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما طبيعة علاقة التأثير والتأثر بين ظاهرتي الأمن البيئي والنزاعات الدولية؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى يعتبر الأمن البيئي محدد للنزاعات الدولية؟

- كيف تؤدي النزاعات الدولية إلى تهديد الأمن البيئي؟

- ما طبيعة العلاقة الجدلية بين ظاهرتي الأمن البيئي والنزاعات الدولية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- كلما سعت الدول لتحقيق مزيد من الأمن البيئي كلما أدى ذلك لزيادة النزاعات الدولية.

- أن دخول الدول المستمر في نزاعات دولية يؤثر سلباً على الأمن البيئي.

- هناك علاقة تأثير وتأثر بين ظاهرتي الأمن البيئي والنزاعات الدولية.

أما بالنسبة للمنهجية المتبعة في الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة الجدلية بين الأمن البيئي والنزاعات الدولية، وكذا المنهج الواقعي في العلاقات الدولية،

الأمنية ليشمل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والبيئية. (Buzan & Hansen, 2009, p. 56)

رغم كل هذه التعريفات إلا أن البعض يرجع بداية طرح تعريف الأمن البيئي إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "UNDP" سنة 1994، من منطلق أن الأمن البيئي متعلق بالبيئة وبالتدهور الحاصل يوماً بعد يوم، وما ينتج عنه من تناقص في الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف، وتناقص في الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات، وتلوث الجو بسبب مخلفات المصانع، ثم التطور نحو بروز توترات ناتجة عوامل مثل الندرة في الموارد وغيرها.

ومن المهتمين كذلك بالأمن البيئي نجد "لورين أليوث" الذي يعتبر أن الأمن البيئي مصطلح جديد يدور حول محتواه الكثير من الجدل ويتضمن متغيرات مختلفة، كالبيئة والأمن والعنف والحروب كمسبب للدمار البيئي، وأن هناك تخوف بان التغيرات في البيئة مستقبلاً سيؤدي إلى حروب داخل الدولة أو بين الدول. ويعرف الأمن البيئي كذلك بأنه إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة أو غير المباشرة التي يقوم بها الإنسان والمجتمع البشري، والتي تؤدي إلى إحداث إضرار بالبيئة أو تهديد بحدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل، وتعرض البيئة وتوازنها للخلل والتشوه. (كافي، 2014، صفحة 14)، والملاحظ هنا هو الربط بين الأمن البيئي والعامل الإنساني من جهة، وكذا تأثير مختلف الحروب والنزاعات على ضمان تحقيق الأمن البيئي والحفاظ على ديمومته، هذا كله في ظل استنزاف الموارد وشحها وتنافس الدول فيما بينها عليها، ما ينجر عنه حدوث نزاعات.

#### ب. متطلبات وعناصر الأمن البيئي

تعتبر مسألة تحقيق الأمن البيئي الوطني مسألة على درجة كبيرة من الخطورة والتعقيد، فالمجتمع الدولي لم يصل بعد إلى وضع قوانين إلزامية تكفل ذلك، رغم تأكيد اللجنة الدولية للبيئة على ضرورة الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات البيئية التي دعا إليها مؤتمر ستوكهولم، وتعزيز الاتفاقيات البيئية القائمة وتوسيعها وتفعيلها، مع ضرورة تفادي النزاعات البيئية وتسويتها بالطرق القانونية.

إضافة إلى ما سبق فإن تحقيق الأمن البيئي لا يمكن أن يتم بشكل سليم إلا من خلال تنظيم جميع مجالات التعامل الدولي، وبخاصة سيادة علاقات حسن جوار حقيقية بين الدول، واستبعاد الحلول العسكرية والسيطرة و الاحتواء والتسلط و التمييز وغيرها، مع إقامة تعاون بيئي حقيقي بين مختلف الدول، والاهتمام بالإنسان كقيمة مطلقة، مع ضرورة توفير الظروف الكفيلة التي تضمن للإنسان إمكانية ممارسة حق الحياة الطبيعية بعيداً عن القهر والفقير والجوع وكل ما يعيق ممارسة إنسانيته (كافي، 2014، صفحة 16).

كما أن من متطلبات تحقيق الأمن البيئي كذلك هو ضرورة صيانة انظمه قانونية محددة وملزمة لحل المشاكل البيئية،

أو المنزل الذي يحيا فيه الكائن الحي مع غيره من الكائنات، كما يعبر بها عن الهيئة أو الحالة التي يكون عليها هذا الكائن. (سلامة، 1996، صفحة 10)، والمستخلص من هذه التعريفات بأن المقصود بالبيئة هو المكان أو الوسط الذي يحيا فيه الإنسان.

أما في القرآن الكريم فقد جاءت العديد من الإشارات للبيئة منها قوله تعالى: ﴿وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء﴾ (القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية: 56) وقوله أيضاً: ﴿وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً﴾ (القرآن الكريم، سورة يونس، الآية: 87)، وقوله تعالى: ﴿وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً، وتنتحون من الجبال بيوتاً﴾ (القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: 74)

جاء تعريف البيئة في اللغة الانجليزية "Environment" للدلالة على العالم أو المكان الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، وكذا النباتات والحيوانات، وهو عالم يؤثر ويتأثر في نفس الوقت ببعضه البعض، والجانب السلبي لهذا التأثير هو التلوث البيئي. أما في اللغة الفرنسية فمصطلح البيئة "L'environnement" مصطلح حديث ويستخدم للدلالة على مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية طبيعية ومصطنعة، التي تحيط بالإنسان والحيوان والنبات. ومن هذه التعريفات يتضح كذلك وأن البيئة تعني المحيط العام الذي يعيش فيه الإنسان يؤثر فيه ويتأثر به.

أما التعريف القانوني للبيئة فتجسد من خلال النصوص القانونية والدولية وأبرزها مؤتمر ستوكهولم للبيئة بالسويد سنة 1972، فالبيئة هي رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته. (الحمد و صباريني، 1979، صفحة 24)، وهذه ما يعني أن البيئة هي مجموع الموارد التي تساهم في إشباع الحاجيات الضرورية للإنسان.

أما بالنسبة لتعريف الأمن البيئي فيعتبر مشروع الألفية توضيحاً واسعاً وشاملاً للأمن البيئي، بتقديمه مجموعة من الأسباب المتصلة بتعريف الأمن، حيث اعتبر الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام، ووسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة لاستعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية، إضافة إلى أن الأمن البيئي دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية، وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي. (نعيم، 2017). أما مايكل رينر التابع لمنظمة الأمن البيئي فيقول انه منذ السبعينات والثمانينات ظهرت نقاشات تستهدف دراسة التفاعلات بين البيئة، الموارد، الأمن، النزاعات، وصناعة السلام.

وقد نشر لستر براون ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي، بإدماج الشواغل البيئية وعدم حصر الأمن على الطابع العسكري (Paul D & Matt, 2008, p. 23). ومنذ بداية سنوات التسعينات بدأت القضية البيئية تجد لها مكاناً في ممارسات السياسة الأمنية، واتسع نطاق التهديدات

ظهرت مجموعة من المدارس والاتجاهات والتي من أبرزها نجد مدرسة كوينهاجن والمقاربات النقدية.

. مدرسة كوينهاجن (الأمن البيئي): يعتبر إسهام مدرسة كوينهاجن في القطاع البيئي وأفكار باري بوزان للدراسات الأمنية، وتوسيع مفهوم الأمن بضم قطاعات جديدة للقطاع العسكري كالقطاع السياسي والقطاع الاجتماعي والقطاع الاقتصادي والقطاع البيئي من أبرز الإسهامات في مجال الأمن البيئي لمدرسة كوينهاجن. (قوجيلي، 2012، صفحة 716) وقد جاءت إسهامات هذه المدرسة من خلال برنامجين منفصلين، الأول علمي يستند على العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية، بتقديم المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر في تقدم الحضارة الإنسانية، والثاني سياسي يتمثل في نشاط مختلف الهيئات الرسمية والحكومية، والتي تعمل على تكوين الوعي السياسي ومحاولة وضع قدرات خاصة في سبيل التعامل مع التهديدات، وعليه فإن مهمة هذه الحكومات هو تحقيق مسارات الأمن.

فالأمن البيئي يقوم على وحدتين مرجعيتين هما التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، والتي تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف، التصحر وغيرها، بالمقابل تتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها، والذي ينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، واستعمال المواد الكيماوية، واستنزاف الثروات الطبيعية، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات واختلالات في النظام الطبيعي وبنية الكوكب. (طراف، 2008، صفحة 23)

. المقاربات النقدية وأمن البيئة: لقد حاولت المقاربات النقدية بحث مكان الغموض لدى النظريات التقليدية في تفسيرها موضوع الأمن البيئي، ومحاولة تحليله وفقا لبنية فكرية ومنظومة مفاهيمية أستمولوجيا وانطولوجيا، فقد اقترحت النظرية النقدية باتخاذ الفرد كوحدة مرجعية للأمن عوضا من الدولة، وبذلك فهي تجادل بأن الأمن البيئي منبثق من الأمن الإنساني، وتبحث هذه المقاربة للأمن البيئي كأداة إرشادية للأمن البيئي، كما درست الأمن البيئي ضمن مقاربة نقدية تدعى "النظرية الخضراء" ضمن مقاربتين ايكولوجيتين هما الايكولوجية النسوية والايكولوجية الاجتماعية.

بالنسبة للايكولوجية النسوية فقد شهدت بضعة من العقود المنصرمة اهتماما هائلا بكل من الحركة النسوية. وقد حاجج كثير من مفكري النسوية بأن أهداف هاتين الحركتين مترابطة إلى حد كبير، فكلتا الحركتين تهدف إلى تطوير نظرات إلى العالم وممارسات خالية من نماذج الهيمنة المنحازة ذكوريا، من خلال توحيد مطالب حركة النساء مع مطالب الحركة البيئية، بغية إعادة تشكيل جذري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والقيم المبطنة في هذا

تمكن من تنظيم اقتسام واستغلال المياه ومختلف الموارد الطبيعية الأخرى، وتوفير الحماية لها من التلوث والتدهور، وعدم الإخلال بالبيئة وصيانتها معوقاتا والحفاظ على أمنها، كما لا بد من إنشاء هيئة قضائية لمحاكمة مجرمي الحرب البيئية، باعتبار أن العدوان على البيئة يشكل جريمة دولية بحق البشرية والموارد الطبيعية لدول العالم. (كافي، 2014، صفحة 16)

وهناك ثلاثة أنواع من الندرة البيئية وهي: (Dalpy, 1997, p. 16)

- ندرة ناتجة عن التدهور البيئي واستنزاف الموارد البيئية مثل تأكل الأراضي الزراعية.
- ندرة ناتجة عن النمو السكاني الواسع، وتتضمن الاستهلاك الواسع للفرد من الموارد.
- ندرة هيكلية ناتجة عن عدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد.

أما بالنسبة لعناصر الأمن البيئي فتتمثل في مجموعة من المشاكل والاختلالات الحاصلة على أكثر من مستوى والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية: (الأمير، 2009، صفحة 40/39)

- الخلل في الأنظمة البيئية ويشمل ذلك تغيير المناخ، وغياب التنوع البيولوجي نتيجة انقراض بعض الكائنات، وحرق الغابات، وظاهرة التصحر، ومختلف أشكال التلوث المختلفة.
- المشكلات المرتبطة بالطاقة كندرة الموارد الطبيعية خاصة الوقود، والتلوث الناجم عن استخدامه، وإدارة الأزمات بما فيها الطاقة النووية ونقل البترول.
- المشكلات المتعلقة بالتلوث والمرتبطة بالنمو وتراجع مستوى الصحة بشكل عام وزيادة معدلات الهجرة.
- المشكلات المرتبطة بالغذاء كالفقر، والمجاعات، وزيادة الاستهلاك، وانتشار الأمراض، وانخفاض نسبة جودة الأراضي الزراعية.
- المشكلات الاقتصادية: تحسين مستوى النمو للأنظمة الإنتاجية غير المستقرة.
- المشكلات ذات الصلة بالعنف والصراع، وهو ما يرتبط بالدمار الذي يلحق بالبيئة من جراء الحروب، بالإضافة إلى العنف الناجم عن التدهور البيئي. (الأمير، 2009، صفحة 40/39)

### ج. مقاربات الأمن البيئي

بقيت الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة منحصرة في التصورات التقليدية المتمثلة في المدرسة الواقعية وتحقيق امن الدولة بالقوة العسكرية، لكن مع بروز تهديدات جديدة وحدوث تجديد في الدراسات الأمنية، ظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير في صياغة الأمن في العلاقات الدولية، وإلى تكييف النظرية مع الواقع المعاصر من خلال إضافة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والبيئية إلى اعتبارات الدولة. وهنا

## المجتمع الصناعي الحديث. (كارين، 2006، صفحة 7)

باللغة الفرنسية "Conflit" وباللغة الإنجليزية "Conflict" وهي من أصل كلمة "Conflictus" والتي تعني الصراع، والنزاع، والصدام، والتضارب، والشقاق، والقتال. ويستخدم مصطلح النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة من قبيل تضارب المصالح، وصراع الحضارات، وصراع الثقافات، ونزاع مسلح، ونزاع حدودي، وغيرها. (حقي، 1985، صفحة 327)

أما اصطلاحاً فيحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات (حقي، 1985، صفحة 327). كما يقصد بالنزاع الدولي خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما (حماد، 1998، صفحة 17)

بينما يستخدم "إسماعيل صبري مقلد" مصطلح الصراع بدلا من النزاع ويعرفه بقوله أن الصراع في صميمه هو تنازع الإيرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة. (مقلد، 1991، صفحة 223)

ويقدم كلا من "جيمس دورتي" و "روبرت بالاستغراف" في كتابهما "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" تعريفاً للنزاع الدولي قدمه الباحث الاجتماعي "لويس كوسر" بأنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيداء خصومهم. (دورتي و بالاستغراف، 1995، صفحة 140)

### ب. أسباب ومصادر النزاعات

يعتبر تعريف "لويس كوسر" الأكثر وضوحاً من خلال تحديده لمفاهيم أساسية لمصادر النزاع الدولي وهي تنافس طرفين أو أكثر على القيم وعلى القوة والموارد. وبذلك يطرح "لويس كوسر" مصادر أساسية للنزاعات الدولية، تقترب إلى حد كبير مع المدخل الجيوبوليتيكي لتعريف النزاع الدولي، الذي يحدد مصادره في ثلاث أسباب تفسر دوافع النزاعات، وتتعلق بـ:

- النزاع على الموارد المتمثلة في المواد الأولية، والمنجمية، والزراعية، والصناعية، حيث اعتبرت النزاعات الدولية في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتيكي نزاعات على النفط، واليورانيوم والألماس، كما أنها نزاعات ذات أبعاد اقتصادية تدفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من

أما فيما يتعلق بالإيكولوجية الاجتماعية فتتلخص حول حقيقة مهمة، كثيراً ما تم تجاوزها أو حتى إغفالها، وفحواها أن جميع مشكلاتنا البيئية الحالية تقريباً تنشأ عن مشكلات اجتماعية مستحكمة، وعليه لا يمكن فهم المشاكل البيئية بوضوح عدا عن حلها من دون تعامل مع المشاكل ضمن المجتمع (بوكتشين، 2006، صفحة 237). فالنزاعات الاقتصادية والإثنية والثقافية من بين نزاعات أخرى كثيرة، تكمن في قلب معظم الاختلالات البيئية الخطيرة التي نواجهها اليوم بمعزل عن تلك التي تولدها الكوارث الطبيعية، فالأسباب الجذرية هي من قبيل التجارة لأجل الربح والتوسع الصناعي والمطابقة بين التقدم والمصلحة الخاصة للشركات. وفي هذا الصدد يقول "موراي بوكتشين" أن عزل المشاكل البيئية عن المشاكل الاجتماعية يعني إساءة فهم جسيمة لمصادر الأزمة البيئية المتصاعدة، فالطريقة التي تتعامل بها الكائنات البشرية بعضها مع بعض أمر جوهري لبحث الأزمة البيئية. (بوكتشين، 2006، صفحة 238)

فالإيكولوجيون الاجتماعيون يرون أن حل الأزمة البيئية القائمة يتم عبر تغيرات أساسية في القيم الثقافية والإيديولوجيات المهيمنة، بالإضافة على استبدال القيم الاقتصادية وثقافة الاستهلاك والذات المتمركزة على الأنا بقيم إيكولوجية جماعية تحريرية غير مهيمنة. وعليه تبقى الغاية الأساسية للدراسات النقدية هي فتح مساحة للتفكير والتأمل وإنتاج البدائل وبشكل أكثر دقة فيما يخص الأمن البيئي، فالدراسات النقدية مستمرة في الكشف عن الخطابات المنتجة لمفاهيم متمركزة حول الذات، والتي تؤدي إلى استبعاد وقمع الأشخاص الذين هم خارج إطارها المرجعي، ومن هذا المنطلق وجب التركيز على قضايا السلام والعدالة إذا أردنا التوصل إلى إعطاء تعريف للأمن البيئي يكون مقبولاً سياسياً واقتصادياً وأكثر ملائمة اجتماعياً ويغطي كل أبعاد الظاهرة.

### 2.2. مفهوم النزاعات الدولية

تعد دراسة النزاعات الدولية من أهم المواضيع المطروحة في حقل العلاقات الدولية، كما تعد من أهم الدراسات المعاصرة، كون العلاقات الدولية هي إما صراع وإما تعاون، حيث تتميز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة سياسية معقدة بسبب حركيتها وديناميكيته، وتعدد أطرافها وأسبابها ومظاهرها وأبعادها، ما يصعب متابعة تفاعلاتها في حالة صعودها، بالإضافة إلى ذلك هناك خلط من طرف الكتاب لترادفات مثل النزاع، والصراع، والحرب، والأزمة، والتوتر.

#### أ. تعريف النزاع الدولي

يعرف "ناصر يوسف حقي" النزاع في بعده اللغوي والاصطلاحي فمن الناحية اللغوية فإن مصطلح النزاع يقابله

إلى النزاع ولكنها تتفاعل عادة مع شبكة من العوامل الأخرى، ولا تظهر كاملة إلا على المدى المتوسط والطويل، ومن الأمثلة على الأثر المباشر نجد التلوث البيئي الناجم من قصف مدفعي لمواقع صناعية، والتدمير المتعمد للموارد الطبيعية، والمخلفات العسكرية، وحطام البنية التحتية المستهدفة. ويعد التدهور البيئي سببا من أسباب خلق بعض النزاعات والحروب، خاصة عند ظهور مشكلات شح الموارد أو نقصها أو حتى التنافس بين الدول من أجل امتلاكها. (البشري، 2005، صفحة 15)

#### أ. الندرة في الموارد الطبيعية والنزاعات الدولية

نتيجة للحروب من ناحية، والثورة الصناعية في الغرب والتوسع الزراعي المكثف في البلدان النامية الذي أجهد التربة من ناحية ثانية، حدث تناقص حاد في الموارد الطبيعية وخصوصا في المياه الصالحة للاستخدام، والأراضي الصالحة للزراعة، والمحصول السمكي في البحار، مما قد يهدد بنشوب نزاعات دولية في المستقبل القريب بسبب التزاحم على هذه الموارد. (البشري، 2005، صفحة 15)

الحقيقة أن العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والنزاعات الدولية ليست موضوعا جديدا، ولكن بخلاف مفهوم الأمن القومي التقليدي بشأن تلك النزاعات، والذي يركز بالأساس على الموارد غير المتجددة مثل المعادن والبتترول، نجد أن المفهوم البيئي يركز على الموارد المتجددة التي لا تتأثر بالاستنزاف والتبديد إذا تمت المحافظة عليها بشكل سليم. (دورتي و بالستغراف، 1995، صفحة 15)، كما أن هناك علاقة مباشرة بين تغير المناخ والاجهاد البيئي، وتأثيرها على احتياجات الإنسان، فالتغيرات في النظام المناخي مثل التغيرات في درجات الحرارة والأمطار يؤثر على النظم البيئية والمصادر الطبيعية مثل التربة والنظم الأيكولوجية والغابات والتنوع البيولوجي، من خلال سلسلة من التفاعلات المعقدة، ما يؤثر سلبا على الاحتياجات والقيم الإنسانية. (Maertens, 2012, p. 17)

وتعد موارد المياه ومصادر الأسماك أوضح الأمثلة للموارد المتجددة التي تمثل مصدرا للصراع الدولي، فلقد قدرت مؤسسات الاستخبارات الأمريكية في منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي أن هناك عشرة أماكن في العالم - نصفها في الشرق الأوسط- قد تندلع فيها حروب بسبب نقص إمدادات المياه العذبة، ومن أخطر تلك الأماكن نهر الأردن الذي تتقاسم مياهه كل من الأردن وإسرائيل ولبنان، و نهر النيل الذي تتقاسم مياهه كل من مصر و السودان و إثيوبيا (وهو ما نعيشه حاليا في ملف سد النهضة الأثيوبي، والذي قد تنتج عنه حرب بين الأطراف المتنازعة مستقبلا) ، ونهر الفرات الذي تتقاسم مياهه كل من العراق وتركيا وسوريا. (بورقو، 2009، صفحة 11)

وتعيش موريتانيا التي تعتمد في حياتها على الثروة الحيوانية تراجعاً اقتصادياً حاداً، بسبب مشكلة الجفاف التي تسببت في شح

النفوذ والتوسع في هذه مختلف المناطق، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ولحسب المزيد من القوة للتفوق على منافسيها وخصوصها.

- الاستيلاء على المواقع الجيوستراتيجية من خلال بحث كل دولة قوية عن مراقبة مجالات جغرافية حيوية برية وبحرية وجوية، للحفاظ على حمايتها الأمنية أو لتعظيم قوتها الدفاعية، أو لتحديد دولة خصم أو منافستها للوصول إلى تلك الموارد، ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية مثل الجبال، الأنهار، المضائق وغيرها، وهذا كله في سبيل السعي لتحقيق الموارد والقوة معا.

- الهوية الجماعية التي تستخدم وفي كثير من الأحيان كغطاء للمصدرين السابقين (النزاع على الموارد والاستيلاء على المواقع الجيوستراتيجية)، وتكون هذه الهوية ذات طابع اثني، قومي، أو ديني، أو مجموع هذه المعايير معا. وهذا النوع من النزاعات تخص المجتمعات التي لم تصل بعد لبناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة (حالة أفغانستان، الصومال، أو ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة)، كما أن المواجهات القومية الإثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقراراً أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي، كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بحيث تدفع الجماعات الإثنية نحو المزيد من المطالب السياسية كالانفصال أو الحكم الذاتي، أو الاستقلال عن الدولة المركزية، مثل حالتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا مع جورجيا، والشيشان مع روسيا.

ويصر أتباع الطرح الجيوبوليتكي على التوافق مع تعريف "لويس كوسر" بأن مصادر النزاع الدولي لا تخرج عن هذه المصادر الأساسية الثلاثة، وحتى وإن ارتدت النزاعات الدولية غطاء الأيديولوجية أو الدين، فإنها ستبقى حسب هذا الطرح حبيسة مفاهيم القوة، والموارد والقيم وهي من المحاور الأساسية التي تقربنا لفهم مصطلح النزاع الدولي.

#### 3. الأمن البيئي كمحدد للنزاعات البيئية

إن الاهتمام المتزايد بالأمن البيئي والمشكلات التي تهدده تم تجسيده من خلال الدراسات الاستراتيجية بمصطلح أمن البيئة، حيث أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" تبنت المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية كمبدأ من مبادئ الأمن الوطني، وينقسم المفهوم إلى نقطتين الأولى تتعلق بالعوامل البيئية التي تقف وراء نشوب النزاعات سواء كانت دولية أو عرقية، أما النقطة الثانية فتتمثل في التدهور البيئي وتأثيره على رفاهية المجتمعات وتراجع التنمية الاقتصادية.

#### 3.1. انعدام الأمن البيئي والنزاعات الدولية

تصنف الآثار البيئية للنزاعات بصورة عامة على أنها مباشرة أو غير مباشرة، أما الآثار المباشرة فهي تلك التي يمكن أن تصل مادياً وبصفة مباشرة بعملية عسكرية على المدى القصير، وأما الآثار غير المباشرة فهي تلك التي يمكن أن تعزى بشكل موثوق

### ج. الهجرة البيئية

للعامل المناخي دورا رئيسيا في انعدام التوازن البشري. فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاختلال بالتوازن وتولد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى اللجوء المناخي. لذا فالتغير المناخي يشكل مصدرا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي هذه المتغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدمات داخلية بين مختلف مكونات المجتمع الواحد، وخصوصا بين الجماعات الاثنية أو القومية أو الدينية. كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، وبالتالي فإن الهجرة السكانية لأسباب بيئية هي إحدى الصلات الأكثر وضوحا بين التغير المناخي والنزاعات، فالهجرة تؤدي إلى خلق النزاعات في الأقاليم المستقبلية إذا لم تدار جيدا. كما أن دوافع الهجرة قد تؤثر في نسبة الميل إلى استخدام العنف، وقد تؤوّل إلى توترات اجتماعية وعنّف في الأقاليم المستقبلية. كما أن الحوادث البيئية الكارثية كالفيضانات والأعاصير تشكل سببا فوريا للهجرة، حيث يتوقع الخبراء أنه وبحلول 2050 يبلغ عدد المهاجرين البيئيين 200 مليون شخص. (ضيف، 2005، صفحة 130)

أما التغيرات المناخية البعيدة المدى، كالتصحّر، فتؤدي إلى تراجع في المعايير الحياتية، ما يجعل كلفة البقاء في تلك المناطق أعلى بكثير من كلفة الرحيل عنها. وتطرح الأبحاث حول التغير المناخي العالمي عدة آليات محتملة قد يجبر الناس من خلالها على النزوح من مناطق سكنهم. فارتفاع مستوى مياه سطح البحر الناجم عن تقلص حجم الطبقات الجليدية وذوبانها وتهديد المناطق الساحلية بالفيضانات، تجعل تلك المناطق عرضة لإخلائها من السكان، كما أن التصحر يجبر الناس على الانتقال من الأقاليم ذات الندرة المائية والإنتاجية. (ضيف، 2005، صفحة 138)

لعل التغيرات الأكثر حدة في عناصر الطقس والمناخ، هي الأقوى من حيث توليد أحداث مناخية دراماتيكية كالأعاصير، الزوايع والبرد وما يحمله ذلك من بلبلة وفوضى للاستقرار السكاني، حيث تؤدي كميات الأمطار المتساقطة وغير المتوقعة إلى موجات متفاوتة من الجفاف والفيضانات، ما يحول الكثير من المناطق إلى مساحات غير مأهولة معرضة للفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد تقود الضغوط البيئية إلى الهجرة على نحو غير مباشر، مثل هجرة الصوماليين إلى كينيا وإثيوبيا بسبب موجة الجفاف التي يعاني منها القرن الإفريقي خاصة (كينيا، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، السودان، وأوغندا)، لكن وضع الصومال كان أخطر، وهذا ما دفع بالناطق باسم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين السيدة "فيضان تان" تقر بأن المجاعة في منطقتين جنوبيتين من الصومال، قد عرفت ذروتها بسبب عدم مرور المساعدات الإنسانية لها، نظرا لأعمال الشغب الموجودة في ذلك الطريق،

المياه وتراجع وتيرة السيول في المنطقة منذ سنة 2011، ما تسبب في حدوث أزمة اقتصادية خانقة دفع بالدولة الموريتانية إلى طلب المساعدات من الدول المجاورة خاصة مالي، باعتبارها المنفذ الطبيعي القريب من الدولة (ولد محبوب، د.س.ن، صفحة 19).

وبالنسبة للمناطق التي تزدهر فيها الثروة السمكية، فقد تفجرت حولها عدة منازعات دولية في السنوات الأخيرة، فخلال العام 1995م وحده نشب ثلاثون نزاعا حول مصائد الأسماك، وكان من بينها نزاعات استخدمت فيها القوة، وقد هدّدت الدول التي انخفضت كميات الأسماك التي تصطادها من مصائدّها بسبب عمليات الصيد التي تمارسها أساطيل الصيد التي تجوب البحار المجاورة باستعمال القوة لمنع الأساطيل التي تضبط وهي تمارس الصيد بإسراف، حتى ولو كانت تقوم بالصيد خارج مناطق الصيد التابعة لتلك الدول.

هكذا فإن اتجاه الأمن البيئي يعطي بديلا واضحا للمفهوم التقليدي بشأن النزاعات الدولية حول الموارد الطبيعية المتجددة، وهذا يعني أن المشكلة الرئيسية هي كيفية المحافظة على هذه الموارد وعدم استنزافها، لتظل قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلا بدلا من محاولة السيطرة على موارد هي في طريقها للنضوب. فقابلية حدوث نزاعات مستقبلا ستكون ناجمة عن الندرة البيئية، وقد تكون داخل الدولة نفسها ما يصعب من السيطرة عليها. (Brzoska, 2008, p. 5)

### ب. التنافس على الموارد

تعتبر الموارد الطبيعية نعمة ونقمة في نفس الوقت، لأنها أصبحت تشكل لعنة على البشر بسبب التدهور الذي قد تشهده بعض الموارد، ما يدفع إلى حدوث نزاعات داخلية كانت أو دولية، فقد أصبح الانهيار الاقتصادي والاجتماعي عاملا في تغذية مثل هذه النزاعات. ولقد شهد التاريخ في ديننا الحنيف حادثة المزارعين الأخوين "قابيل وهابيل" ويعبر عنها في اللغة "الصحراء والواحة"، ومنذ ذلك نرى أن أسباب النزاعات المحلية غالبا ما تعود إلى التنافس بين الحضر والرعاة على الأراضي الزراعية ومصادر المياه، نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويمكن اختزال الحرب في "دارفور" على أنها حرب على الموارد الطبيعية، من خلال التنافس بين المزارعين والرعاة على مصادر المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة، إضافة إلى أزمة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي، ما أدى إلى انحصار مناطق الرعي والموارد المائية في البرك والوديان، وما زاد من التأزم هي الزيادة الكبيرة في السكان وما صاحبها من زيادة في الطلب على الموارد لتأمين معيشتهم (عثمان اسماعيل، 2006، صفحة 192)، وقد تفاقم الوضع بشكل خاص في مناطق الساحل. وتظهر الدراسات الأخيرة حول النزاع في دارفور أن التنافس على حقوق الرعي والمياه كانت سببا في وقوع 30 صداما من أصل 41 صداما حدثت في الفترة بين 1930 و2000.

وبما أن أمن الدول أصبح يعتمد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية بضمان وحماية الموارد، فإنه بالمقابل أصبح التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية للأمن البيئي للخطر من خلال تقويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية، وبالتالي فإن عدم الاستقرار البيئي يعرض أمن الدول للخطر التي هي جزء من منظومة الأمن الدولي الذي يصبح مهدداً. (الدسوقي عطية، 2009، صفحة 219)

لقد عرض "غاريت هاردين" عام 1968 نموذجاً مهماً يشرح احتمال إقدام المجتمعات على مضاعفة استغلالهم للموارد البيئية المشتركة، مع علم تلك المجتمعات أنها تقوم بفعل يضر البيئة ويهدد مصالحها على المدى البعيد، ويعرف هذا النموذج بمأساة الممتلكات المشاعة. حيث تبين فكرة "مأساة الممتلكات المشاعة" مدى الخطر الذي تتعرض له الموارد التي يتاح للجميع الاستفادة منها بسبب الاستغلال المفرط، وكانت هذه هي الفكرة التي اعتمدها المجتمعات الزراعية القائمة على مبدأ "قطع واحرق" في الغابات الاستوائية، وكذلك فعل رعاة قطعان الماشية في المناطق الإفريقية والكثير من شركات الخشب الدولية، وهذا ما يتسبب في تقلص هذه المساحات المستغلة.

#### ب. الحروب على الموارد

يجرنا النقاش حول قضايا الأمن البيئي إلى نتيجة مفادها أن حالة اللااستقرار الحاصل في بعض المناطق من العالم، سببها بعض النزاعات التي خلفها التدهور البيئي وكيفية الحصول على الموارد، هذه الأخيرة التي أصبحت تعتبر ورقة رابحة في يد من يتحكم في موازين القوى العالمية، ومن هنا يمكن حدوث نزاعات بين الدول أو ما يطلق عليها اليوم "الحروب البيئية" (كلير، 2002، صفحة 24).

إن الخطر الذي يواجه البيئة، ويؤثر في جوانب معينة من قضايا السلام والأمن الدوليين تأثيراً مباشراً، هو احتمال نشوب حرب نووية أو نزاع عسكري، فالاجتهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري، وغالباً ما تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، وإمدادات الطاقة، والأرض، وأحواض الأنهار، وغيرها من المواد البيئية الأساسية، ومن المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد شح الموارد واشتداد التنافس عليها، فالحروب تقريبا لها استراتيجية أساسية واحدة تتمثل في الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية والضرر الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين.

وتظهر نتائج الحروب بوضوح في أول حرب للسيطرة على الطاقة، قادتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية للسيطرة على منابع النفط، فقد أدى إحراق آبار النفط في الكويت إلى خلق سحابة سوداء تغطي سماء العراق، هذا بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها القذائف المطلية باليورانيوم هذا فيما يتعلق بالبيئة، أما عن آثار هذه الحرب على صعيد الأمن والسلام الدوليين، فقد خلقت نظام أمن دولي جديد يرتبط بالسلام الأمريكي كمرتكز للأمن الدولي، في ظل

مما جعل العاصمة "مقديشو" تستقبل حوالي ألف نازح يوميًا، هرباً من الجوع ويحثاً عن الغذاء والماء، وهذا ما دفع اللاجئين للقيام بعمليات نهب بسبب المجاعة، ما سبب استياء سكان المناطق المستقبلية رغم جهود الوكالات الإنسانية.

#### 3.2. الموارد الطبيعية وخلق النزاعات الدولية

أشار بعض الخبراء إلى أن تزايد النشاط الاقتصادي العالمي وحدوث تغيرات شاملة في المناخ، سيؤديان إلى استنزاف موارد المواد الخام الطبيعية والمائية والحيوية في العالم، كما أبدوا قلقهم على نحو خاص من أوضاع أدت فيها الموارد الطبيعية والبيئية دوراً في إثارة نزاع أو إذكائه. فلجوء بعض الدول إلى الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، يمكن أن تخلق مخاوف واضطرابات جديدة في إطار استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية، وما يحصل في إيران حالياً في مسألة برنامجها النووي، خير دليل على قلق المجتمع الدولي وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل ودول الخليج، من امتلاك إيران القنبلة النووية. كل هذه الأسباب تتراكم وتشكل عوامل عدم استقرار في النظام العالمي، كما أنها تهدد الأمن والسلام الدوليين. (يورتو، 2009، صفحة 1)، وبالتالي فإن زيادة النزاعات البيئية يكون بسبب الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة التنافس بين الدول والجماعات وازدياد حدة التنافس عليها، أو حين يشارك إقليمين على نفس الموارد، وتنتشر مثل هذه النزاعات خاصة في الدول المتخلفة أو التي تشهد عدم استقرار سياسي.

#### أ. استنزاف الموارد الطبيعية

إن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما الاستنزاف نتيجة الغنى، والاستنزاف نتيجة الفقر، بالنسبة للمستوى الأول فهو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال، حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية، مما أدى تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال ودفعها إلى الاستحواذ على أكبر قدر من الموارد الأولية وعناصر الطاقة، لضمان تفوقها المستقبلي وفي نفس الوقت تهرب هذه الدول من قيود الحماية البيئية، وكذا العمل على تناقل الصناعات المتقدمة والملوثة للبيئة. (الدسوقي عطية، 2009، صفحة 219)

أما المستوى الثاني فيكمن في استنزاف الموارد نتيجة الفقر، حيث أن تحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة في مستوى الدخل في الدولة الفقيرة، ما يؤدي إلى اضطراب الفقراء إلى الإضرار بالبيئة من خلال محاولتهم كسب رزقهم، هذا ما يجعل من دول الجنوب ضحية لهيمنة الشمال الصناعي، الذي يتبنى أساليب لتحقيق أهدافه ومصالحه ما يؤثر سلباً على بيئة الجنوب، ويخلف نوعاً من عدم الاستقرار الراجع إلى التعارض الواضح بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وينعكس سلباً على الأمن والسلام الدوليين ويفرز تهديدات مختلفة المصادر.

نظام القطبية الأحادية. (الدسوقي عطية، 2009، صفحة 220)

- استخدام الأسلحة الكيماوية يؤدي إلى تعرية التربة و تملحها، واستمرار هذه المشكلة يتسبب في إفناء الحياة الأرضية والبرية والنباتية، كما أن استخدامها في البحار يخلف هلاك للأسماك، وبالتالي تدهور للثروة السمكية، كما يمتد هذا التأثير للبشر حيث يتسبب في إصابة الأفراد بحالات التسمم العصبي والالتهاب الكبدي وسرطان الكبد، إضافة إلى ما حدث لطبقة الأوزون وظهور العديد من العواصف والإمطار الحمضية والسحب المحملة بدخان حرق الآبار، ما يتسبب في إتلاف الأراضي الزراعية، أما بالنسبة للنساء الحوامل فهو يتسبب في الإجهاض التلقائي أو الولادة بالعديد من التشوهات. (بن صغير، 2006، صفحة 93)

- إن تأثير الألغام الأرضية والبحرية والقنابل التي لم تنفجر أثناء المعارك وتبقى مدفونة بعد الحرب، تسبب خطراً كبيراً على الإنسان وذلك لصعوبة معرفة مواقعها للتخلص منها، ما يعرض الإنسان والحيوان إلى الخطر، وبالتالي يمنع أي نشاطات أو مشاريع على الكثير من المساحات.

- للحروب العديد من المخلفات السلبية خاصة ظاهرة اللاجئين، لما يمثلونه من عالة على الدول المستقبلية وما يتسببون فيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية، ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة مخيمات اللاجئين الذين يعانون من النقص في المرافق الاجتماعية والظروف القاسية والحرمان، وفي حال عدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم فإنهم يواصلون مأساتهم إلى عدة سنوات.

- تعتبر الأسلحة النووية سلاحاً خطيراً في العلاقات الدولية، لما له من آثار وخيمة، نظراً للزيادة في القوة التدميرية ونتائجها في الحروب، ورغم كل ما تسببه هذه الأسلحة النووية من انهيار في النظام العالمي إلا أننا نلاحظ استمرارية إنتاجها واستعمالها في الحروب. والتدهور الذي أصبح يشهده الأمن البيئي اليوم هو نتيجة من نتائج الأسلحة المستعملة في الحروب العسكرية.

#### 4.2. أمثلة عن بعض الحروب والنزاعات التي أثرت سلباً على البيئة

أ. الحرب العالمية الثانية وأثرها على الموارد الحيوانية والزراعية في مصر: حيث خلفت هذه الحرب دولة فقيرة تعاني الجوع والمجاعة، وقد كافحت الدولة المصرية لاسترجاع توازنها وتحقيق توازن بين سكانها وطلبهم الكافي من الغذاء، كما تركت خلفها مسرحاً للألغام بلغت 1140 لغماً في منطقة "العلمين"، وباعتبار هذه المنطقة غنية بالأراضي الصالحة للزراعة واحتوائها على العديد من الآبار الغنية بالمياه العذبة، هذا ما جعل المنطقة ممنوعة من دخولها وأثر على عجلة التنمية الزراعية. (جهاز شؤون البيئة، 2005)

ب. الاستعمار الفرنسي للجزائر: تعتبر التجارب النووية لفرنسا بالجزائر من أبشع الجرائم في حق الإنسان، التي عانى و لازال يعاني منها الكثير، فقد أنشأت فرنسا سنة 1945 محافظة للطاقة في مشروع الجنرال "ديغول"، وتم اختيار الجزائر مسرح لهذه التجارب، وامتدت التجارب النووية منذ

وفي إطار العالم الذي نعيشه والذي يمتاز بسرعة الحركة وتواتر التغيير، تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل، أفرز عدة آثار سلبية نتيجة للمبالاة، والسعي إلى جعل الحياة أكثر راحة وسهولة عبر توظيف التطور التقني في مجالات الحياة كافة، بشكل أضحى يهدد السلسلة الطبيعية لدورة الحياة التي نعيشها، من خلال استنزافه للموارد وإفرازه للغازات والأبخرة والنفائات السامة، وتركها دون معالجة إلى أن تراكمت لدرجة تندر بالخطر، مما دفع بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية لعقد مؤتمرات لم تحقق النتائج المتوقعة منها، حيث تنصت أغلب الدول من التزاماتها، واتجه القسم الآخر مثل الولايات المتحدة إلى رفض العديد من مقررات هذه المؤتمرات، مما أدى إلى خلق فجوة جديدة بين الشمال والجنوب، حيث أثقل الشمال كاهل الجنوب الذي لا يمتلك القدرات المادية لمجابهة التحديات التي يفرضها تلوث البيئة، ولم يسهم بنفس الدرجة التي ساهم بها الشمال في تلويث البيئة.

#### 4. انعكاسات النزاعات الدولية على الأمن البيئي

أضحت النزاعات الدولية تمثل تهديدات مختلفة الدرجات على الإنسان وبيئته المحيطة نتيجة الأسلحة المستخدمة، وبالنظر للآثار الجسيمة التي تخلفها الحروب فيما بعد من خراب على النظم البيئية، كما أن بعض الدول الكبرى تغتتم فرصة الحرب لتنفيذ تجاربها خارج أراضيها، وقد تمتد آثارها إلى ما بعد الحرب على الأجيال القادمة.

#### 4.1. تأثير الحروب على الإنسان والبيئة

تعتبر الحروب منذ القديم تهديداً مباشراً للبيئة، من خلال إحداث خلل في النظام البيئي وكذا تأثيراتها على صحة الإنسان ومعيشته، حيث أن الأسلحة المتنوعة المستعملة في الحروب (كيماوية، بيولوجية، ونووية) تكون فتاكة وتؤدي إلى وفاة الأشخاص أو إصابتهم بعاهات دائمة. (الدسوقي عطية، 2009، صفحة 60)، كما تؤثر النزاعات المسلحة تأثيراً وخيماً على البيئة، فكل النزاعات كانت لها نتائج سلبية على البيئة في العالم مثل حرب العراق، والتي زادت لتأثيرها السلبي على البيئة كانت لها آثار وخيمة على التنمية الإنسانية، هذا ما استدعى بالمجتمع الدولي التحرك بفرض التزامات لحماية البيئة أثناء النزاعات الدولية.

إجمالاً يمكن تلخيص الآثار السلبية للحروب والنزاعات العسكرية على البيئة والإنسان فيما يلي:

- للحروب العسكرية استراتيجية تسعى إلى تحقيقها والتي تتمثل في تدمير كل سبل الحياة، حيث تقوم في قصفها باستهداف مناطق تجمع المدنيين، وكذا القصف الشامل للمدن والبني التحتية، ولا تستثنى في ذلك حرق الغابات والمحاصيل واستهداف الأراضي، بالتالي تقضي على كل فرص الحياة على العديد من المساحات.

وضع موضوعات البيئة وحمايتها ضمن أولويات اهتماماتها، ولكون القانون الدولي للبيئة فرع لا يهتم إلا بقضايا البيئة أثناء فترة السلم، فكان لا بد أن نبحت في قوانين أخرى خاصة بفترة النزاعات المسلحة، وهو القانون الدولي الإنساني وآلياته المعنية بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة وحماية ضحايا النزاعات المسلحة، والذي له خصائص تميزه غيره من القوانين.

فمفهوم البيئة عرف تطوراً كبيراً مؤخراً واهتماماً أكثر، من خلال ظهور فرع جديد في القانون الدولي العام يعنى بحمايتها وهو القانون الدولي للبيئة، ولعل أول من ساهم في وجود هذا القانون هو مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية 1972، ثم توالت الاتفاقيات والمؤتمرات المكونة لقواعده وأحكامه، وبهذا أضحت البيئة كحق من حقوق الإنسان الأساسية لها علاقة بحقوق الإنسان في السلم والأمن خاصة أثناء النزاعات المسلحة، وبما أن البيئة تعتبر حقاً من حقوق الإنسان فهو الأولى بأن يوفر لها هذه الحماية أثناء تلك الفترة (الدريدي والطائي، 2009، صفحة 59). ويتكون القانون الدولي الإنساني يتكون من فرعين وهما قانون لاهاي سنة 1907، أو ما يسمى بقانون الحرب وتنص المادة (3) من الاتفاقية أن يكون الطرف المتحارب الذي يخل بأحكام اللائحة المذكورة ملزماً بالتعويض إذا دعت الحاجة، كما يكون مسئولاً عم جميع الأعمال التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى قواته المسلحة. وهناك قانون جنيف والذي يمثل القانون الدولي الإنساني بمعناه الدقيق، حيث تنص المادة 91 من البروتوكول الأول لعام 1977 المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع في عام 1949 على أن يسأل طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقية وهذا البروتوكول عن دفع تعويض إذا اقتضت الحال ذلك، ويكون مسئولاً عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة. (الدريدي والطائي، 2009، صفحة 59)

إن هذان الفرعان لا يحتويان على قواعد مباشرة لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وإنما يوفران الحماية لها بطريقة غير مباشرة، غير أنه ومع زيادة الوعي والاهتمام بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، ظهرت هناك قواعد مباشرة لحمايتها، فبالنسبة للقواعد غير المباشرة لحماية البيئة فإنها تتمثل في تلك القواعد والمبادئ العرفية التي تبناها القانون الدولي الإنساني من خلال اتفاقيتي "لاهاي وجنيف"، حيث أن مبادئها تهتم بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة بطريقة غير مباشرة، وخاصة في ظل غياب القواعد المباشرة التي تختص بحمايتها والتي جاءت فيما بعد.

رغم مساهمة القواعد غير المباشرة في حماية البيئة، إلا أن الكوارث التي أحدثتها حرب فيتنام سنة 1967 أدت إلى زيادة الضرورة لإيجاد قواعد مباشرة لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، نظراً للوسائل والأساليب الحربية المستعملة، وكانت البيئة هي أكثر المتضررين من هذه الحروب، فبدأ الوعي بحماية البيئة في المجتمع الدولي، مما أدى إلى إجراء تعديلات على القانون الدولي الإنساني، وإعطاء الحماية

فيفري 1960 إلى غاية جويلية 1966 ب17 تجربة، 4 منها بمنطقة "رقان" و13 تجربة باطنية بمنطقة "عين أيك"، وقد أثرت هذه التجارب على البيئة والإنسان على حد سواء، خاصة على الإنسان حيث خلفت العديد من الضحايا، وما زالت آثارها متواصلة إلى حد اليوم، من خلال ظهور عيوب خلقية وتشوهات في المواليد وإصابة العديد بمرض السرطان. (أيت عميرات، 2007، صفحة 30)

ج. حرب الخليج الثانية: مثلت حرب الخليج سنة 1991 أسوأ كارثة بيئية شهدتها العالم، حيث سبب تسرب النفط من الآبار الكويتية في تلوث مياه الخليج، ما شكل بحيرات زيتية أثرت على الثروة الحيوانية، وموت العديد من السلاحف والطيور النادرة وخراب الجزر المرجانية، كما أن إضرار النار في 600 بئر نفط أنتج غمامة سوداء من الدخان غطت سماء المنطقة. وقد صرح الأطباء الكويتيون أن نسب الإصابة بأمراض السرطان وأمراض القلب والأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي، قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً بسبب الدخان الكثيف الناتج عن حرائق النفط. (الدسوقي عطية، 2009، صفحة 238)

د. الحرب في لبنان: نشبت حرب لبنان سنة 2006 عندما أقدم حزب الله اللبناني على اختطاف جنديين إسرائيليين، وجاء الرد العدواني الإسرائيلي بعد أقل من 24 ساعة وكان أكبر كثيراً وبما لا يقاس من رد فعل على اختطاف جنديين، وقد تسببت الحرب التي اندلعت بخسائر مادية وبشرية كبيرة، وبضرر بالغ طال البنية التحتية، ناهيك عن الضرر البيئي الشديد الذي لم يسبق للتاريخ اللبناني أن شهده. فقد أدى قصف معمل الجبّة لتوليد الكهرباء إلى تسرب 15 ألف طن من النفط إلى البحر المتوسط، وتسببت الحرائق المندلعة واشتعال النفط في تلوث الهواء لاسيما في جنوب بيروت، كما أعاق الحصار البحري الإسرائيلي جهود التنظيف الفوري وتقويم الأضرار لمدة 03 أسابيع وهو ما فاقم من حدة الأضرار. (طقشة، 2011، صفحة 22)

#### 4. 3. حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي

تعتبر البيئة من النعم الكبيرة التي أنعم الله بها على مخلوقاته عامة والإنسان بشكل خاص، أما مؤخراً فلا نجد مكان إلا والتلوث قد طاله وهو ما أدى إلى تخريب البيئة وتدميرها، زيادة على ما تعرضت له البيئة من دمار بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، هذه النزاعات التي تضر بالبيئات على اختلافها البرية والبحرية والجوية، بسبب استخدام أسلحة الدمار الشامل النووية المحدودة والشاملة، الكيميائية أو الجرثومية. وما عرفه العالم من سباق نحو التسليح يبين لنا أن الحروب التي شهدتها الساحة الدولية أدت إلى انتهاك لحق العيش في بيئة سليمة ونظيفة، وهذا ما أدى إلى آثار خطيرة، كالتغيرات المناخية وظهور العديد من الأمراض القاتلة.

وبسبب تلك الآثار الوخيمة للحروب على البيئة ولاعتبارات تتعلق بضرورة حمايتها، بدأت النظم القانونية العالمية في

من اقتراح إيجاد اتفاقية جديدة لتدعيم قواعد القانون الدولي الإنساني الحالي لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة.

. اتفاقية انمود: التي تم تبنيها في 1977 وتشمل 10 مواد وملحق (طقشة، 2011، صفحة 30)، حيث اعتبرت خطوة إلى الأمام في حقل التحكم بالنزاعات الدولية بتقييدها استخدام تقنيات حربية محددة، وتمثل الهدف الرئيسي للمعاهدة في حظر أي مخاطر تطل ديناميكية الأرض، تكوينها وبنيتها. صيغت هذه المعاهدة في الحرب الفيتنامية، حيث بدا جليا أن هناك مسألة مستجدة تمثلت في إحداث تغيير في البيئة من صنع الإنسان وذلك بالتلاعب بالمسار الطبيعي، ومن هنا بدا واضحا أن التعديلات البيئية قد تقود إلى تأثيرات غير مسموحة طويلة الأمد.

تمت مراجعة المعاهدة من قبل الجمعية العامة في 1982 و1991، وتوصلت المراجعتان إلى الحاجة لتنقيح معاهدة انمود وتقييمها من ناحية التعريفات والحدود والمستويات الحديثة المسموح بها. (طقشة، 2011، صفحة 31)، ولأن المعاهدة وضعت في سبعينيات القرن الماضي والعالم اليوم تغير، فإنها تحتاج إلى تعديلات رئيسية لتصبح فعالة في حماية البيئة باعتبارها تركز فقط على مراقبة التسليح ولا تستهدف ضبط الأسلحة المؤثرة في البيئة.

تعتبر هذه القواعد التي وضعت لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني بدون قيمة ما لم تعزز بوسائل قانونية فعالة تضمن تطبيقها، ومما تقدم فإن وضع وسائل فعالة لتنفيذ وتعزيز قواعد الحماية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة أضحت ضرورة ملحة، نظرا لكثرة النزاعات المسلحة وتأثيرها المباشر على الأمن البيئي، ولأنه وإن كان الأساس في تنفيذ وتطبيق هذه القواعد وفقا للقانون الدولي هو مبدأ حسن النية، فإن أن هذا المبدأ هو في الواقع ليس سوى حبر على ورق وهذا ما كشفته الوقائع، الأمر الذي يحتم البحث عن وسائل لتعزيز تطبيق قواعد الحماية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة سواء بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة. ومن أجل تفعيل الوسائل المكلفة مباشرة بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، ونقصد بها تلك الوسائل الخاصة بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ولكي يتسنى تنفيذ هذه الأحكام والقواعد، فلا بد من وجود أجهزة للإشراف والرقابة على عملية التنفيذ، والمتمثلة في الأجهزة الرئيسية لتطبيق القانون الدولي الإنساني، والتي لا بد أن يكون لها دور في حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، واللجان المنبثقة عن الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني (الدريدي و الطائي، 2009، صفحة 73).

أما بالنسبة لدور الأجهزة الرئيسية لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية البيئة، والمتمثلة في الأطراف المتعاقدة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية البيئة، فهناك واجب أساسي يقع على عاتقها

للبيئة الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة، نتيجة لضعف اهتمام القانون العربي الإنساني التقليدي عن إضفاء الحماية اللازمة للبيئة، بحيث أن كل الاتفاقيات السابقة تركز الحماية على المدنيين والأعيان المدنية، من هنا ظهرت قواعد قانونية مباشرة لحماية البيئة أثناء فترة النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني (باروخ، بوتة، دايمند، وينسن، 2010، صفحة 24).

وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

. حظر استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية أو عدائية أخرى: جاء التوصل إلى اعتمادها خلال المفاوضات المتعددة الأطراف في مؤتمر جنيف 1969 للجنة نزع السلاح، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول للتوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية، وفتحت للتوقيع في 18 مايو 1977، ثم دخلت حيز التنفيذ في 05 أكتوبر 1978، وصادقت عليها 64 دولة (الأمم المتحدة، 1976) وتتضمن هذه الاتفاقية 10 مواد وملحق واحد له نفس أهمية وقيمة تلك المواد. وما يحسب لهذه الاتفاقية أنها أول وثيقة تهتم بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، كما أنه لأول مرة تمنع استخدام البيئة كوسيلة من وسائل الحرب، وهذا من خلال ما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية، كما نصت هذه المادة على معايير تحكم العمل العدائي العسكري حتى يكون محظورا، بسبب ما يحدث من أضرار بيئية منطوية على آثار واسعة الانتشار وطويلة البقاء.

. البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف سنة 1977: جاء إثر الدورة الأولى للمؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة بجنيف في 20 فيفري 1974، غير أن مسألة حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة لم تظهر ضمن جدول أعمال المؤتمر بحيث أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي كلفت بإعداد مشاريع الملحق الإضافي، لم تنشر في وثائقها بند حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وذلك خشية بأن تثير إشكالات لا تجد لها حولا.

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الوفود اقترحت عند افتتاح أشغال المؤتمر تدارك هذه الضجوة، وقدمت اقتراحا بإدراج بند "وسائل القتال المضرة بالبيئة على أوسع نطاق"، وهو ما حصل فعلا من خلال إدراج مادتين من أجل حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وهما المادة (55) والمادة (35) الفقرة الثانية، جاءت الأولى من أجل حماية البيئة في حد ذاتها والأخرى جاءت لحماية البيئة في إطار يؤدي إلى حماية المدنيين، كما أنهما اشترتا نفس المعايير في الضرورة، وهو أن يكون ذو آثار واسعة الانتشار وطويلة الأمد. وما يلاحظ أنهما قد اشترتا أن تكون هذه المعايير مجتمعة وهو عكس ما جاء في اتفاقية (ENMOD)، لقد تم اعتماد هاتين المادتين على مبدأ خطر استعمال أسلحة تتسبب في إحداث أضرار بالبيئة الطبيعية ومبدأ التناسب (سلامة أ، 2002، صفحة 65)، غير أنه عند تقدير هذه القوى سواء المباشرة نجدها غير كافية و غير واضحة وقليلة وضعيفة التطبيق (سلامة أ، 2002، صفحة 100)، لذا فكان لا بد

تطوير قواعد الحماية البيئية أثناء السلم والحرب، ما يجعل مستقبل بيئتنا على المحك.

#### تضارب المصالح

✦ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

#### - المصادر والمراجع

- 1- أحمد عبد الكريم سلامة. (1996). قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنة بالقوانين الوضعية. دار النهضة العربية.
- 2- أحمد كريم سلامة. (2002). نظرات في الحماية الدبلوماسية ودور فكرة الجنسية في المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية. المجلة المصرية للقانون الدولي.
- 3- أحمد محمد البشير. (سبتمبر 2005). الصراع على الموارد وأبعاده العالمية والإقليمية والمحلية. مجلة دراسات إفريقية.
- 4- اسماعيل صبري مقلد. (1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- 5- أسيل أحمد طقش. (2011). الضحية الصامتة: جرائم الحرب الإسرائيلية ضد البيئة اللبنانية. الكويت: دار القدس للطباعة والنشر.
- 6- الأزهر ضيف. (سبتمبر 2005). الهجرة رؤية سوسيولوجية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.
- 7- الأمير ن. ك. (2009). سلسلة مفاهيم: الأمن البيئي. القاهرة: مكتبة نور.
- 8- الدسوقي عطية. ط. ا. (2009). الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 9- حسن بورتو. (فبراير 2009). الآثار السلبية للحروب والنزاعات. البيئة والتنمية.
- 10- حسين علي الدريدي، و كريمة عبد الرحيم الطائي. (2009). المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية أثناء النزاعات المحلية. عمان: دار وائل للنشر.
- 11- دورتي ج. & بالاستغراف ر. (1995). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- 12- رشيد الحمد، و محمد صباريني. (10، 1979). البيئة ومشكلاتها. عالم المعرفة.
- 13- سيد أحمد قوجيلي. (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. دراسات استراتيجية.
- 14- سيدي عبدالله ولد محبوب. (د.س.ن). الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا. صندوق الأمم المتحدة في موريتانيا.
- 15- عامر طراف. (2008). التلوث البيئي والعلاقات الدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 16- عبد العظيم بن صغير. (2006). الأمن الإنساني والحرب على البيئة. مجلة الفكر، صفحة 95/89.
- 17- عبد الواحد عثمان اسماعيل. (2006). الجرائم ضد الانسانية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 18- غسان الجندي. (2000). الوضع القانوني للأسلحة النووية. عمان: دار وائل للنشر.
- 19- كارل باروخ، مايكل بوتة، جوردن دايمند، و دافيد نينسن. (09، 2010). القانون الدولي لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة. المجلة الدولية للصليب الأحمر.
- 20- كمال حماد. (1998). النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات. بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 21- لبنى نعيم. (2017، 10 25). تاريخ الاسترداد 10 25، 2017، من www.arabdiver.com
- 22- مايكل كلير. (2002). الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. بيروت: دار الكتاب العربي.

وهو احترام القواعد الخاصة بحماية البيئة سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، فمبدأ الوفاء بالعهد يمثل أفضل ضمان لتطبيق القانون الدولي بشكل عام. ويجب على مجلس الأمن باعتباره جهاز حافظ للسلم والأمن الدوليين في العالم أن يسهر على تطبيق قواعد حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، لأن انتهاك البيئة أثناء هذه الفترة يهدد السلم والأمن الدوليين، فقد اتخذ القرار رقم (687) ضد العراق في حرب الخليج و حمله المسؤولية المدنية، لما ارتكبه من جرائم ضد البيئة و القرار (610) من أجل إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات الخاصة بالعراق، غير أن هذه السابقة لم تتكرر رغم ما تتعرض له البيئة من انتهاكات ودمار أثناء الحروب، الخاصة تلك التي ترتكبها إسرائيل، لذا فنقول أن هذه الآلية غير كافية لأنها سياست (الجندي، 2000، صفحة 156).

لذا فقد تم إنشاء آلية جديدة من أجل تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني بما فيها تلك الخاصة بحماية البيئة وهي المحكمة الجنائية الدولية، من خلال المادة (08) الفقرة (02) البند الرابع الذي يحرم أي انتهاك جسيم ضد البيئة، غير أنه علق بشروط، فهذا البند يتبنى نفس المعايير التي وضعتها القواعد المباشرة لحماية البيئة، وهي أن يكون الضرر واسع الانتشار وطويل الأمد، وبالغ الخطورة، وهو ما يصعب تجسيده واقعيًا (باروخ، بوتة، دايمند، وينسن، 2010، صفحة 26)

#### 5. خاتمة

من خلال دراستنا للنزاعات الدولية والأمن البيئي في إطار العلاقة الطردية بين المتغيرين، استنتجنا أن النزاعات الدولية تعتبر عاملاً في خلق اختلال أو تهديد للأمن البيئي، وفي نفس السياق أصبحت البيئة عاملاً يساهم في إثارة بعض النزاعات الدولية، فقد تم التوصل إلى أن بإمكان المشكلات البيئية مثل شح الموارد الطبيعية واستنزاف الطاقات غير المتجددة وغيرها، تؤدي إلى إحداث العديد من النزاعات البيئية الدولية، ما يشكل صعوبة في إدارتها أو حلها، ونتيجة لهذه المشاكل البيئية التي أصبحت تخلق نزاعات بيئية جاءت العديد من التشريعات لمحاولة حماية البيئة من الانتهاكات أثناء النزاعات الدولية.

وبالنظر إلى النقاشات الكثيرة حول مصير البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وخاصة مع القوة المدمرة لوسائل القتال المستخدمة في النزاعات المسلحة، والمتاحة اليوم في الترسانات العسكرية التي تزيد من ثقل التهديد بالعدوان على البيئة بشكل خطير لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، لذلك وجب تعليق أهمية كبيرة على احترام آليات وقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية البيئة في فترة النزاع المسلح، والاهتمام الدائم لتطوير وتحسين هذه الحماية.

والملاحظ أن هناك إشكالية كبيرة في قواعد الحماية المكرسة للبيئة أثناء النزاعات المسلحة، وذلك نظراً لغموضها وصعوبة تطبيقها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود وسائل وأجهزة خاصة لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة والتي يمكن أن تسعى إلى

- 23- محمد ابن منظور. (2006). لسان العرب. بيروت: دار صبح.
- 24- مصطفى يوسف كافي. (2014). السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وأثارها المستقبلية. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- 25- مليكة أيت عميرات. (2007). التجارب النووية في الصحراء: الإنعكاسات الصحية والبيئية. مجلة الجيش .
- 26- موراي بوكتشين. (2006). ماهي الأيكولوجيا الاجتماعية؟
- 27- ناصف يوسف حتي. (1985). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- 28- هيئة الأمم المتحدة. (10 12 1976). حظر استخدام تقنيات تغيير المناخ لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة.
- 29- وارين كارين. (2006). الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان الى الإيكولوجيا الجذرية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- 30- وزارة البيئة المصرية جهاز شؤون البيئة. (2005). تقرير حالة البيئة 2004. القاهرة: وزارة البيئة المصرية.
- 31- Brzoska, M. (2008). The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security. Paper prepared for the international studies association convention 2008. san francisco.
- 32- Buzan, B., & Hansen, L. (2009). The Evolution of International Security Studies. usa: cambridge.
- 33- Dalpy, S. (1997). Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse. Critical security studies: concepts and cases, pp. 3-31.
- 34- Maertens, L. (2012, 06). La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeu. Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire.
- 35- Paul D, W., & Matt, M. (2008). Security studies: an Introduction. london; new york: routledge.

#### كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف جزار مصطفى، (2022)، الأمن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 320-333